النداء الاجتماعي

(الرسالة الاولى)

حقوق المرأة السياسية

بين مؤيديها ومعارضيها

مجموعه الخطب التي القيت في المناظرة
الكبرى التي اقيمت في نادي جمعية
النداء الاجتماعي في مساء يوم
٢٥ ايار ١٩٥١

طبع على نفقة جمعية النداء الاجتماعي

١٩٥١

مطبعة بغداد

جمعية النداء الاجتماعي

(الرسالة الاولى)

حقوق المرأة السياسية

بين مؤيديها ومعارضيها

مجموعة الخطب التي القيت في المناظرة
الكبرى التي اقيمت في نادي جمعية
النداء الاجتماعي في مساء يوم
٢٥ ايار ١٩٥١

طبع على نفقة جمعية النداء الاجتماعي

مطبعة بغداد
١٩٥١

وجمعية النداء الاجتماعي التي جعلت رأس اهدافها « رفع المستوى الثقافي والاجتماعي في البلاد بواسطة المحاضرات ونشر البحوث والكتب » سبقت في ميدان التعبير العملي عن هذا الشعور ، فكانت خطوتها الاولى ان شاركت المرأة في نشاطها ، وادخلتها الى عضويتها .

والخطوة الثانية هي هذه المناظرة التي نظمتها والتي لقيت من الاهتمام ما لم تلقه دعوة اخرى في مجال النشاط الاجتماعي والثقافي ، فحضر دعوة الجمعية جمهور غفير من المثقفين والمثقفات ، وكان ذلك الجو الذي اظهر فيه الجنسان حماسة بالغة لاثبات الرأي ، والتعبير عن الشعور في هذا الموضوع الحساس الذي يمكن ان يقال ان الجمعية جعلت منه (موضوع اليوم) بين مختلف الطبقات في بغداد .

وكان لما قامت به الجمعية صداه البعيد ، واثره الكبير ، لم يتجسم لهيئة الجمعية نفسها الا بعد مرور ايام ، وذلك عندما اخذت الطلبات والرسائل تتوارد من مختلف الجهات والافراد في اظهار التأييد لما قامت به الجمعية ، وفي المطالبة بنشر الخطب والاقوال التي قيلت بين الطرفين المتناظرين لتكون الفائدة منها اعم ، ولتكون مرشدا الى تنظيم مناسبات اخرى مماثلة في المستقبل .

وتعميما للفائدة التي توختها الجمعية وجدنا من الضروري نشر هذا الكراس كرسالة اولى من رسائل جمعية النداء الاجتماعي ، وثمرة اولى من ثمرات جهودها في خدمة هذا المجتمع عن طريق « رفع المستوى الثقافي والاجتماعي بتعاون جميع الافراد » .

كلمة الافتتاح

التي ألقاها الأستاذ محمد أحمد العمر

احييكم جميعا ، واشكركم باسم الجمعية لتجشمكم عناء الحضور ، واود بهذه المناسبة ان اعرفكم بهذه الجمعية التي لبيتم دعوتها الاولى .

تأسست قبل بضعة اشهر ، وكان رائد مؤسسيها ضم الشمل والقيام بخدمات مفيدة للبلاد ، فهم رأوا ان الامة بخطر ، ولا يكفي مجرد الاقوال لصد هذا الخطر وانما يجب سلامة الشعب من اعداء فتاكة ، وهذه الاعداء هي الجهل وضعف الوازع الخلقي والديني ، وما يتفرع عنهما من تفرقة ونفاق ودسائس وخصومات ، والمرض وما يتولد عنه من ضعف ، والفقر الذي كاد ان يكون كفرا .

وقد عاهد مؤسسو هذه الجمعية واعضاؤها الله على ان يقرنوا القول بالعمل فيقدموا خدماتهم ضمن حدود نظامهم بعيدين عن السياسة وعن الخلافات الدينية والمبادىء الهدامة . انهم محافظون اذ يرون ان المبادىء الدينية الخالية من شوائب البدع هي الفضائل بعينها ، ولذلك فهم لم يجيزوا تعاطي المشروبات الروحية داخل ناديهم هذا وهم يكافحون القمار والفحشاء والمنكر .

وهم مصلحون احرار اذ يرون ان ليس في الدين ما يعيق نهضة الامة وليس فيه ما يعارض التطور البشري ، فلم يأمر الدين بحجر المرأة وعزلها عن الخدمات الاجتماعية ، فقد كانت في صدر الاسلام والى اواخر الدولة العباسية ، تغشى المجتمعات وتشترك بالحروب وفي مختلف ضروب النشاط الاجتماعي ، جنبا الى جنب مع الرجل . ثم خيم على المسلمين والعرب دور مظلم اجتاح فيه الفاتحون القساة بلاد

المسلمين ، فاخفوا المرأة الحضرية في اعماق البيوت وحجبوها حماية لها من إعتداء المحتلين البرابرة بينما بقيت المرأة البدوية كما كانت تشارك الرجال في الاعمال . ولقد زال ـ والحمد لله ـ ذلك الدور فيجب ان تشمر المرأة عن ساعدها وتخرج من الظلام الى النور حاملة لواء النصر ضمن حدود الفضيلة والواجبات التي امرها الله بها والتي تليق بطبيعتها .

ولذلك فتحت الجمعية صدرها رحبا لمساهمة فضليات السيدات في الخدمات التي تنوي هذه الجمعية انجازها ، غير عابئة بما يقوله الرجعيون الجامدون الذين ديدنهم الهدم والتخريب .

شعار الجمعية العمل دون تهريج ، والاقتصاد بالكلام والوعود والآمال . تلك الصناعة التي حذقها العرب فكانت سببا في ضياع هيبتهم لذلك لن تقدم لكم كما هو المعتاد منهجا سحريا بمشاريعها وستسعى ان يكون اول اعمالها انشاء ملجأ للمتشردين من الاطفال والصغار الذين يعجز آباؤهم عن حضانتهم والانفاق عليهم . وفتح مراكز اجتماعية اذا تيسر المال ولقيت الجمعية المساعدات المناسبة .

هذه اولى الحفلات الثقافية الاجتماعية التي تقيمها الجمعية في ناديها هذا الذي هيأته على عجل . وسيكون الدكتور جابر عمر عميد دار المعلمين قائد المناظرة والآنسة صبيحة الشيخ احمد الداود اول عراقية حصلت على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق العراقية مع الدكتور عبدالله اسماعيل استاذ الدستوري في كلية الحقوق الجبهة المؤيدة لحقوق المرأة السياسية والدكتور سعدي بسيسو استاذ المالية والاقتصاد في كلية الحقوق والاستاذ حبيب الراوي استاذ اللغة العربية جبهة المعارضة ، والدكتور ناصر الحاني المترجم .

دفاع عن حقوق المراة السياسية

الخطاب الذي القته الآنسة صبيحة الشيخ احمد الداود في جمعية النداء الاجتماعي والذي حاز الاستحسان العام ، في الدفاع عن حقوق المرأة السياسية .

نفتتح هذه الندوة الميمونة المباركة باسم الله تعالى الذي علم الانسان ما لم يعلم وساواه في الحقوق والواجبات الدنيا والدين على السواء وميزه عن سائر المخلوقات بالتفكير الذي هو وليد العقل ومنشأ الحضارة ولم يفرق سبحانه وتعالى بين شقي الانسان فكلاهما متمم للآخر ومن اتصالهما وتعاونهما كان سر بقاء الانسانية وسبب استمرار الحياة البشرية .

فكل منهما يكون عنصرا مستقلا بذاته من ناحية ومتصلا مع الآخر حسب ضروريات الحياة وطبيعتها فلا هناك سيد ومسود ولا هناك ضعيف او قوي ولا عاجز او قادر بل هناك تساو في القدرة وتكافؤ في العمل وتوافق في الميزان وتعادل في الوظائف والواجبات وما التفريق بينهما الا بدعة اوجدتها شرائع الغاب وخلقتها روح البداوة وكونها الجهل والظلم (ان من يقول بسلب حرية المرأة لعبد لم يتحرر لان من يتحرر ينصرف الى تحرير من هو مستعبد لا يحرر لانه فاقد الحرية وفاقد الشيء لا يعطيه فما ظلم الرجل المرأة الا لانه لم يجد طريقا للحرية في نفسه) .

فنحن لا نريد ان نسأل لما لا يجب ان تعطى للمرأة حقوقها

بل نرد السؤال على السائل ونسأله لماذا لا تعطى للمرأة حقوقها ؟ فالجواب لهذا السؤال هو الذي يوضح ضعف حجة خصوم المرأة واعدائها ان صح هذا التعبير .

والمرأة بما حباها الله من قوة مدنية ونفسية ومن مواهب كاملة لا نقص فيها اهل لان تمارس جميع الحقوق الانسانية لا فرق بينها وبين الرجل وان يحقق ذلك امر طبيعي اقره العلم وايدته الشريعة السمحاء واسندته ارادة الله تعالى الذي خلق الانسان فعلمه البيان .

ولهذا لا نرى سببا لحرمان المرأة من حقوقها السياسية والاجتماعية والدينية فهل لمن يدعي عكس ذلك ان يرشدنا للنواحي التي تحول دون تحقيق وتقرير هذه الحقوق لنجيب على حججهم ولندحض مزاعمهم اذ بذلك يمكننا ان نعالج هذا الموضوع الخطير على ضوء الحقيقة والواقع . ويسرني ان اسمع ما يقوله معارضو هذه الفكرة لنناقش الموضوع مناقشة بعيدة عن الهوى قريبة من العلم الصحيح والواقع الاكيد .

ومن آياته « ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها » .
وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون .

والآن لاوضح بعض النواحي والجهات التي يستند اليها دعاة بقاء القيود والاغلال في عنق المرأة .

١ ـ حجتهم الاولى : الدين وهذه الحجة مع الاسف الشديد يجعل خصوم الاسلام والعرب يتخذونها دعاية سيئة لدينا الاسلام والعرب على السواء ويتهمون بها مع العلم بان الدين الحنيف احد من

ان يوصم بما اتهم به ظلما وعدوانا . فالقرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة لا يوجد فيها اي نص صراحة او اشارة على تحريم اشتغال المرأة بالسياسة او استعمالها حقوقها الطبيعية وبالعكس ان الشريعة السمحاء ساوت بين الرجل والمرأة في معظم الامور واجلها شأنا الا في امور فرعية لا علاقة لها بالاساس . ومن يتدبر الآية الكريمة التي ساوى الله بها بين المرء وزوجه يفهم نوع المساواة التي قصدها تعالى » .

كما قال النبي « صلعم » انما النساء شقائق الرجال لهن مثل الذي عليهن بالمعروف . وفضلا افسح الاسلام للمرأة مجال العمل واطلق لها الحرية المطلقة ضمن حدود الواجبات والآداب المتعارفة فكان لها حق التصرف في ثروتها وكان لها حق الولاية على دارها وكان لها حق الاختيار في كل شيء . وكذلك كان لها حق المساهمة مع الرجل في امور الدنيا والدين على السواء حتى يجتمعن سوية في الجامع . وليس في القرآن الكريم ما يمنع المرأة المساهمة في اي امر عام بل كان لها صوت مسموع في مبايعة الخليفة بل وفضلت حتى في الذكر الحكيم عند مبايعة الرسول اذ جاء في الكتاب العزيز « اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ان لا يشركن » الى آخر الآية .

واذا قرأنا وتتبعنا تاريخ العرب بعد الاسلام نجده طافحا باحداث جسام دال للمرأة الصوت المسموع في ادارته وفي توجيهها . وقد قبل العرب خلفاء وملوك وامراء ومجتمعا هذا التدخل وهذا التوجيه برضى ورحابة صدر ولقد اوصى الرسول في حديث مقبول ومعقول بان يأخذ المسلمون نصف دينهم عن الحمراء .

مما يدل قطعا ان تقاليد العرب والاسلام لا تناهض حقوق المرأة واهليتها وما وصل الينا من اغلال وقيود هي تراث الماضي القريب الذي لا يمثل غير عصر من عصور الانحطاط المظلمة .

وليس في تقاليد العرب ولا في افعالهم ما يمنع المرأة من ان تكون قائدة او قاصية او زعيمة او تحمل مبدء سياسيا وتبشر فيه والامر كان بالعكس فقد كان عدد لا يحصى من النساء من تزعمن كثيرا من الوثبات السياسية وترأسن الجماعات التي لها اتجاهات معينة في امور الدولة وكان لهذه الرآسة والزعامة اثر بالغ في تطورات ادارة الحكم في صدر الاسلام او بعده .

ولاسرد هذه القصة الصغيرة كمثل :

امرأة انتفت عن الصفوف في المسجد يوم كان عمر يقدم مشروع قانون لتحديد المهور وحصافة سحب امير المؤمنين مشروعه وهو ينحني اعجابا بهذه السيدة ويقول « اصابت امرأة واخطأ عمر » .

اما ما يزعمون من انه يجب ان لا يكون للمرأة حقوق سياسية لان الله تعالى يقول (الرجال قوامون على النساء) فان هذا القول قد خصه العلامة الازهري بكتابه القيم

واني انقل رأيه بهذا الشأن بالنص « يقولون ليس للمرأة حقوق سياسية لان الله يقول الرجال قوامون على النساء » .

معنى هذا انها دون الرجال في البيت . وفي المجتمع وفي الدولة وهو تأويل لا يقدر عليه سواهم بيد ان معنى الآية واضح جلي ولا يحتمل كل هذا الالتواء والاعتساف فهي لا تعدو ان تكون تزكية لسلطة

الرجل في الاسرة وامتيازا عائليا يمنحه الرجل نظير ما يحمله من تبعات بدليل قوله تعالى في نفس الآية « وبما انفقوا من اموالهم » .

والآية الكريمة تشبه في الدلالة قولنا « البرلمان قوام على الحكومة » فهل يدل هذا التعبير على ان الحكومة ليس لها حقوق تمارسها ؟

على ان هناك حجة حاسمة تغنينا عن كل حجة ودليل هي ذلك التفويض المطلق الذي حد منه الدين للناس حين قال الرسول « انتم اعلم بشؤون دنياكم » .

اما الناحية الثانية التي يستندون اليها فهي ان المرأة قد خلقت للبيت ويجب ان تقضي عمرها بين جدرانه هذا الرأي لا يقل غرابة عن الرأي الاول فليس هناك وجوب على انسان ان يلزم بنوع من الحياة وبطرز من المعيشة فكما ان الرجل يعمل للبيت ولغيره ولم يحل عمله دون ان يستفيد من حقوقه السياسية كذلك المرأة ان تعمل في البيت وخارجه دون ان يؤثر ذلك حقوقها العامة او الخاصة .

وقد اثبتت التجارب وبرهنت الحوادث على ان استثمار الحقوق السياسية لا يمنع المرأة اطلاقا من اداء واجباتها البيتية والزوجية على السواء فلا تصادم ولا تعارض بين الامرين ومثال ذلك كثير وكثير فان الملكات المتزوجات والوزيرات ذوات البنين والبنات والنائبات ذوات الاسر الهانئة والمندوبات السياسيات ذوات الازواج والاولاد كلهن ينعمن بجو عائلي سعيد ولا يوجد الا النادر ممن يشكو تصادم الحياة السياسية مع الحياة العائلية لان الثقافة والتهذيب يرفعان الانسان من

درجة البداية والانانية وضيق الصدر الى درجة المثالية في التضحية وفي تدبير الامور على احسن وجه وفي احلال الوئام محل الخصام وفي وسعي ان اسرد امثلة لا تعد ولا تحصى على السعادة الزوجية التي يتمتع بها من نوهت عنهم الا ان ذلك يطول وخاصة جميع المستمعين والمستمعات قد يحفظون قصصا لا يحصى في مثل هذا الموضوع .

ولاضرب لكم مثلا الملكة فكتوريا التي كانت حياتها الزوجية مثالا للوفاء والاخلاص وكان اولادها مثال التربية الاستقلالية الجميلة ومع ذلك كان عصرها عصرا ذهبيا للامبراطورية البريطانية وكان اثرها ابلغ اثر فيه وكذلك نجد اليوم مسز روزفلت زوج رئيس الجمهورية الامريكية السابق من نساء السياسة البارزات ومع ذلك هي رب بيت من الطراز الاول وام ذات اثر فعال في تثقيف اولادها وتربيتهم وما يقال عن هذين المثلين يقال عن الوزيرات والمندوبات والنائبات في مشارق الارض ومغاربها كسفيرة الهند العظيمة شقيقة جواهر . والسيدة شايسته مندوبة باكستان في هيئة الامم . ومدام جان كاي جيك .

فالتجربة وهي المقياس الصادق الذي لا يكذب اثبت بصورة قاطعة ان اشتراك المرأة بالسياسة لا يعيق سعادة العائلة ولا يمنعها من ان تكون ربة بيت .

وانه لغريب علي وعليكم ان نسمع ان بعض الذين يعترضون على عمل المرأة السياسي . يسمحون لانفسهم ان تقبل عمل المرأة في نواح مهنية كأن تكون واذا بها مدرسة وطبية ومحامية وممرضة .

وان هذه الوظائف تشغل معظم وقتها بينما اذا مارست حقها في الاقتراع تراهم يهيجون ويميجون . مع ان في الحالة الثانية المهمة بسيطة

للمرأة وهي تمارس حقها السياسي كل اربع سنوات مرة عند الانتخاب . او بضع ساعات تجلسها في قاعة البرلمان في كل اسبوع .

٣ - اما الناحية الثالثة التي يستند اليها خصوم المرأة من ان تكوين المرأة الجسماني لا يساعدها على ممارسة حقوقها السياسية فهذا قول هراء ولا يمكن ان يأخذ به ذو بصيرة . فالمرأة من حيث التكوين تماثل الرجل تماما باستثناء الفرق الطبيعي بينها وبين الرجل من حيث الوظائف الطبيعية في ابقاء الجنس وتكوينه .

وان علم تشريح الاعضاء يثبت ذلك جليا بل نقول اكثر من ذلك ان شعور المرأة وعواطفها ونباهتها وميلها الغريزي للجمال وحب الخير والاحسان وحنانها الطبيعي كلها تجعلها اكثر اهلية في موضوع الصالح العام .

والسياسة هي تدبير الاصلح واختيار الافود في امور تتصل بالصالح العام فهي اذا اكثر دقة في هذا الموضوع . ومع ان المرأة اثبتت في الحرب والاشتغال بالمناجم والمصانع وفي كل شيء آخر قدرتها على تحمل الاعباء الجسيمة بما لا يقل عن االرجل ابد .

وبما ان موضوع السياسة موضوع فكر وثقافة ودراية وليس هو بموضوع صراع وملاكمة لتطلب منها قوة جسمية قد لا تطلب من كثير من الرجال .

٤ - لقد قالوا انها اضعف خلقا من الرجل واقل ذكاء منه فليت شعري كيف تكون المرأة مدرسة تنجب النوابغ وتنشيء العباقرة وتهيء الساسة وتجند الابطال والمحاربين وتصلح الكثير من الرجال ولا تصلح لاختيار الصالحين منهم .

وايهما اعظم ايجادك الشيء ام دلالتك عليه انه لمن العيب ان تتهم المرأة بالعجز فاي عجز يمكن ان ينسب لمن يخلق من الجبان شجاعا ومن الضعيف قويا ومن الشحيح كريما سخيا ومن الالكن فصيحا بينا .

والآن لنرجع الى الاوضاع القانونية للحقوق السياسية .

فالحقوق السياسية ثلاثة : الحقوق الفردية وهي الحريات على اختلاف انواعها فيما يخص حق الكلام وحق الخطابة وحق الصحافة وحق الاندماج في الاحزاب وابداء الرأي وكلها تؤلف الحجر الاساسي في الحقوق السياسية كما اسلفنا لا تفرق بين الرجل والمرأة في قوانيننا .

٢ ـ حق الاشتراك في الخدمات العامة : فالمرأة قد اشتركت فعلا في جميع الخدمات العامة الا الخدمة العسكرية التي اشتركت بها ضمنيا في ممارستها التمريض ولا يوجد اي نص او تشريع يمنع المرأة من اشتراكها الفعلي .

٣ ـ الحقوق التمثيلية وهي الاشتراك كناخب ومنتخب : فالصفة التمثيلية بالدرجة الاولى ومن الوجهة الفعلية والمادية تعني رضاء وقبول من يتكلف بالكلفة في سبيل الدولة . فالشعب يدفع ضريبة مال وضريبة دم هذا الدفع يتوقف على قبوله ورضائه .

اما فيما يخص كلفة الدم فهو دم الازواج والابناء والآباء واذا لم نقل نظريا للمرأة حق اكثر فانه فعليا نقول حقها اكثر من ذلك هذا اذا راعينا ناحيتها العاطفية ونظامها الاجتماعي . فالرجل بطبيعته يجازف بالدم والمرأة بطبيعتها تحافظ عليه . اما فيما يخص الكلفة في المال

فهي تقوم بدفع الضريبة والرجل سواسية هذا مع العلم بانها بطبيعة مركزها هي الناظمة لاعالة العائلة فاذا اين قبولها ورضاؤها ؟

يقول (جيفر سون) نحن نريد ان يحكم الشعب نفسه لنفسه ولصالح نفسه ولا يتم هذا القول الحكيم عمليا الا اذا كان للمرأة نصيبها في الحكم والتمثيل اذ ان كلمة سيادة الشعب بمفهومها اللغوي والقانوني تعني مجموع الافراد من ذكور واناث . فالتمثيل السياسي الحقيقي لا يتم الا اذا اشترك افراد الشعب جميعا هذا مع العلم بان للمرأة اليوم مصالح اجتماعية واقتصادية يجب ان تقدرها بنفسها او تعمل على تحسينها .

وهناك وجهة حقوقية اود ان لا اغفل عنها تتمة لفائدة البحث وتكميلا لوجهات النظر التي عرضتها .

ذلك ان فقهاء القانون انقسموا في تفسير معنى التمثيل فمنهم من قال انه حق وواجب .

فاذا كان الانتخاب حقا فلم تمنع المرأة من ممارسة حقها واذا كان واجبا فان شرط الكفاءة الذي اشترطه مشرع الواجب موجود في الرجل والمرأة على السواء واذا كان الاثنين فامرهما مقدر بما ذكرناه .

اذا يجب ان يعالج الموضوع ويحسم لصالح المرأة بروح رياضية ونفس واسعة وفكر طليق نير بعيد عن روح التعصب الذميم قصي عن ضيق دائرة التفكير المفيد بعنعنات لم ينزل الله بها من سلطان اذ ان النزول على الحقيقة وتأييدها هي الفضيلة بذاتها وخاصة ان هذه الحقيقة تجلب الغنى والفائدة للوطن والشعب وتوطد روح التعاون بين مختلف الافراد والطبقات . ان الذين يحاولون تأخير ساعة الزمن

يحاولون عبثا فالزمن والتطور يقضيان علينا ان نقرر بسرعة وبدون تردد حقوق المرأة ونعدل دستورنا على اساس دستور العدل والواقع .
ولكي ابرهن على ان في هذا كثير اصدر امرا ملموسا وهو اذا جاء حاكم مطلق في اي بلد عربي ممن اعطى للمرأة حقوقهــا السياسية والاجتماعية وامر بايقاف هذه الحقوق وارجاع المرأة الى عقر دارها فلنتصور اي مصير مظلم يصطدم به ذلك البلد فستشل حياة الاحزاب وسيوقف معظم دولاب العمل وسيفت في عضد الحركة الاجتماعية وستسد كثير من المعامل والمصانع وينفر عدد كبير من الوظائف وتستحيل تلك البلاد المنعشة الزاهرة الى بلاد يسودها الفوضى والظلام والارتباك في السياسة والاقتصاد والاجتماع الذي يشغله انسحاب المرأة لتصوره وضعا لهذا فاذا تصورنا هذا الوضع بعين الحقيقة نجد ان حرمان المرأة عندنا يشكل في الحياة العامة نفس الهوة التي تحدث في تلك البلاد على فرض حدود ما اسلفنا وحيث اننا في نفس الهوة في الوقت الحاضر لا يشعر بعضنا بهذا النقص وهو قائم فمتى اقررنا حقها ستسد هذا النقص وستسمو الحياة العامة اكثر فاكثر حتى نصل الى مثلنا العليا .

ان المرأة ستكون عند حسن ظن الكل في القيام بحقوقها السياسية بعدما اثبتت التجارب انها في بلادنا كانت مثالا للاجادة وحسن العمل ونكران الذات في المراكز التي اشغلتها في الخدمات العامة فلم تتهم احداهن بالرشوة ولم يستند لها الكل ولم تلتصق بتهمة الخيانة ولم يوجد بوسطها مجرمات او سيئات الاتجاه الا نادرا بينما نجد وبالاسف من اشد اليهم التهم التي اسلفناها من الرجال عددا غير يسير .

فما هو اذا نقص المرأة في الموضوع فهل عقلها وحسيتها

وابتعادها عن الاجرام وثقافتها ودراستها وجهودها وعطفها وحنانها وحبها للخير والاحسان لا تساوي في الحق والعدل الرجل الامي الجاهل الذي اعطيت له هذه الحقوق دون الالتفات الى مواهبه ومزاياه .

هل الجنس هو المزية الوحيدة في التمتع بالحقوق السياسية ام الكفاءة والقدرة فاذا كان الجنس قد ولد متمتعا بهذا الحق فهي نظرية ابعد ما تكون عن المنطق السليم وعن العدل فعلينا ان نرمي بها عرض الحائط وان نسير في موكب الامم الراقية المتمدنة وهو ما يبغيه الكل .

خطاب الاستاذ حبيب الراوي

في معارضة مطالب المرأة السياسية

١

اما آن للمرأة ان تتحرر من القيود التي كبلت بها طوال العصور الماضية ، فلقيت الوانا مريرة من العسف والاضطهاد ؟ ذلك هو السؤال الحائر الذي يتردد على الالسن ، وينتظر الجواب بل ينتظر الحل . اننا بدورنا اول المطالبين بتأييد حقوق المرأة وتحريرها من الاغلال التي رسفت فيها طويلا ، فحقوق المرأة باعتبارها مربية تنشيء الاجيال ، وتهذب الطباع ، وترعى الحياة البيتية هـذه الحقوق جديرة بالرعاية والاهتمام ، والوقت الذي تتخلى فيه المرأة عن القيام بهـذا الواجب انما هو ايذان بانهيار الحضارة ، وتقويض اركان حياة المجتمع فاذا لم نكل الى المرأة تربية اولادنا فلمن نكلهم أالى آبائهم ؟ ام الى الطبيعة التي جعلت الطفولة تمتد في حياة الانسان اكثر من امتدادها في اي نوع من انواع الحيوانات العليا ، وهـذه المدة الطويلة تحتاج الى رعاية واهتمام زائدين ، والا نشأ الطفل عضوا اجتماعيا غير نافع ، بل قد يكون خارجا على النظم والتقاليد التي تعارف عليها الناس ، فهو وامثاله ممن لم يربوا تربيـة صالحة يعيثون في الارض فسادا ، وينشرون الفوضى والاضطراب ، مما يؤدي الى انحلال الحياة الاجتماعية وتفسخها .

٢

اما حق المرأة في التعليم ، فنحن من المؤيدين له ، بل نؤكد ان تعليم المرأة اهم من تعليم الرجل ، ذلك ان وجود رجل مثقف في البيت ، لا يؤثر الا في حياة فرد واحد ، اما وجود امرأة مثقفة في البيت فانه

يعني ان تأثير هذه المرأة يمتد الى حياة افراد العائلة جميعا ، لان المرأة اكثر تماسا بحياة افراد الاسرة من الرجل ، الذي يقضي اكثر اوقاته خارج البيت ، وذلك نتيجة لطبيعة الاعمال التي يقوم بها من اعمال جسيمة واسفار بعيدة ، فالمرأة هي التي تلهم الصغار بل والكبار ايضا كثيرا من المعتقدات والآراء والاتجاهات ، فاذا كان توجيهها صالحا سرى الى اعضاء العائلة جميعـا لاسيما صغارهم الذين سوف ترسخ في اذهانهم كثير مما تغرسه المرأة في نفوسهم بل تطبعهم بطابعها مدى الحيـاة ، حتى يخلع الزمن عليها مسحة من الاجلال والتقديس فلا يستطيعون مناقشتها او التحرر منها ، فان كانت هذه التوجيهات سيئة ادى الى آثار سيئة سرعان ما تنخر كيان الحياة الاجتماعية ، وتبعث فيها الاضطراب . ويظهر اثر تعليم المرأة في صحة الاطفال ، فتربيتهم على قواعد صحية ، مرده في اغلب الاحوال الى الثقافة التي تتمتع بها المرأة التي تقوم على تربيتهم والعناية بهم .

٣

وفي الحياة الاجتماعية والعملية ، مجال واسع امام المرأة ، فالطب في العصور القديمة كان مقصورا على النساء ، دون الرجال ، وذلك في حياة الانسان الاولى ، كما يبدو من النقوش والصور التي خلفهـا ذلك الانسان ، وما زال مجال الطب فسيحا امام المرأة لما تتمتع به من عطف وحنان تفوق فيهما الرجال ، وكذلك الخدمات الاجتماعية كمساعدة الفقراء وتعهد البائسين ورعايتهم ومكافحة العلل والآفات الاجتماعية ، ولا يفوتني في هذا المقام الاشارة الى بعض الجمعيات النسوية التي تشكلت في العراق لهذا الغرض ، ويخيل الي انها ستحقق اهدافها وتسير قدما الى الغايات التي وضعتها نصب عينها ، وفي مجال الحياة العملية لا يستطيع

الرجال مجاراة النساء في الاعمال الدقيقة كالخياطة والتطريز والنسيج وكذلك في الحياة الفنية ، في الموسيقى والنحت والرسم ، تستطيع المرأة ان تجد لها ميدانا واسعا في كل هذه الامور .

٤

اما الامور السياسية كالتمثيل في البرلمان، والتصويت في الانتخابات،وادارة شئون الحكم ، فهل تستطيع المرأة القيام بها ؟ ذلك امر يدعو الى الشك فممارسة السياسة نشأ بعد قيام الدولة لان السياسة وظيفة اصلية من وظائف الدولة ، واذن لابد من مرور فترة في حياة الانسان لم يمارس فيها السياسة وذلك قبل نشوء الدولة ، فكيف نشأت الدولة ، ومن انشأها الرجال ام النساء ؟ ان قيام الدولة نتيجة عقد اجتماعي اتفق فيه الناس ضمنا بالتنازل عن بعض حقوقهم لقاء ما يتمتعون به من امتيازات قول ينقصه الاثبات التاريخي والمادي، ونستطيع القول ان الدولة قامت نتيجة القوة والعنف ، بل هي على حد قول احد العلماء « ان الدولة نتيجة الغزو ، هي قيام الظافرين طبقة حاكمة على المهزومين » او كما يقول Sumener في كتابه Life of Society : « ان الدولة نتيجة القوة وهي تظل قائمة بسند من القوة » ولاشك ان الرجل هو الذي قام بهذا الدور ، فالغزوات والفتوحات واعمال العنف كلها كانت من نصيب الرجال كما يحدث التاريخ والحرب التي قوامها الرجال في العصور الغابرة تخلق الرئيس والملك والدولة ثم يعود هؤلاء فيخلقون الحروب لحماية الدولة على حد قول احد علماء الاجتماع ، فاذا كانت الدول قد نشأت على ايدي الرجال ، وحماية تلك الدول تجري على ايدي الرجال كذلك ، فمن

المستبعد ان يوكل امر ادارة الدولة في عصورها الاولى الى النساء ، وان كان قد حدث ان قلدت بعض النساء وظائف سياسية في بعض فترات التاريخ فانه لا ينهض برهانا ، على ان المرأة سيطرت او كان لها اثر في ادارة الحياة السياسية لدولة من دول العصور القديمة . اما بعد التاريخ فالناس يستشهدون ببعض الملكات ، كالزباء ملكة تدمر ، وبلقيس ملكة اليمن ، فان الغموض يحيط بتاريخ هاتين الملكتين ، والاخيرة قد خضعت لسليمان ، كما تدل بعض المصادر . ويستشهد الناس كذلك باليزابيث وفكتوريا ، ملكتي انجلترة ، وما ساد في عصرهما من رخاء وازدهار ، ولكنهم نسوا ان دور الملوك في الامم الديمقراطية لا يكاد يكون له اثر يلمس ، لان الملك في شريعة هذه الامم « يسود ولا يحكم » . وان الذي يوجه دفة السياسة هم الوزراء الذين يتقلدون الحكم بعد انتخابات عامة يجريها الشعب ، ولذلك نجد ان التبدلات التي تطرأ على اتجاهات الساسة في مثل هذه الامم تكون اكثر وضوحا بتبدل الاحزاب التي تتناوب الحكم ، لا بتبدل الملوك الذين يتبوؤن العروش .

٥

لاشك ان هناك فروقا بيولوجية ونفسية بين الرجل والمرأة ، وهذه الفروق لا تجعل جنسا يتفوق على جنس آخر ، ولكنهما تمنحه ميزات تختلف عن ميزات الجنس الثاني ، واختلاف هذه الميزات يؤدي الى اختلاف وظيفة كل جنس ، فمنذ اقدم العصور حتى عصرنا الحاضر ، كانت وظيفة المرأة ، هي التربية والسهر على شئون البيت، اما الرجل فوظيفته القيام بالمهام الاخرى ، ونجد شبيها لهذه الحالة عند الحيوانات العليا،

وعلى هذا فان الطبيعة لو شاءت لازالت الفروق البيولوجية والنفسية ، ليجري الرجل والمرأة في مضمار واحد ، ولكنها ارادت ان يكمل كل منهما الآخر . فاذا كانت المرأة تنظر اليوم الى السياسة نظرة رفيعة ، وان فيها من المزايا ما لا يتوافر في المهن الاخرى ، واذا كانت تنظر الى الامومة والطفولة نظرة ازدراء واستهانة ، فمثل هذه المقاييس يتبدل بتبدل الزمان والمكان ، فما نراه اليوم عيبا ، قد يراه غيرنا امرا اعتياديا ،

فاقول ماذا يدريك لعل هذه المقاييس التي يتعارف الناس عليها اليوم تنقلب غدا رأسا على عقب ، فيرون في الامومة ، ارفع رسالة يمكن ان تؤديها المرأة وينظرون الى ذلك باجلال واكبار ، وقد يصبح الاشتغال بالأمور السياسية امرا مزريا يحط من كرامة الناس لما فيه من التواءات ومناورات والاعيب . فعندئذ هل تقوم الصيحة من جديد لعودة المرأة الى البيت ، ولتخلي عن صخب السياسة واهوائها .

٦

ان القدماء قد اتخذوا من المرأة رموزا كثيرة للدلالة على الآلهة ، لانهم توسموا فيها الحق والخير والجمال ، وما زال تمثال ثيمس اليوناني على صورة امرأة معصوبة العينين تمسك الميزان بيديها للدلالة على العدل ، ولكن بعد ان خاض الناس غمار السياسة واستبدلوا آلهتهم اللائي كن نساء استبدلوهن برجال آلهة ، لانهم رأوا في الرجال امثلة صالحة لمداورات السياسة والاعيبها ، فلماذا يلح البعض ان نحول المرأة الى شيطان يلتحم مع ابالسة السياسة في احكام الدسائس ، ووضع المؤامرات ، وتدبير الخطط ، بعد ان كانت رمزا لآلهة العدالة ؟

٧

تنظر المرأة الشرقية الى المرأة الغربية ، نظرة اعجاب واكبار ، لانها خاضت الحرب مع الرجل جنبا الى جنب ؟ كما خاضت غمار السياسة ، واشتغلت في مجالي الحياة العامة في ميادينها المختلفة ، ولكن فات المرأة الشرقية ، ان ذلك وضع اضطرت اليه المرأة الغربية اضطرارا ، لان الحروب المتعاقبة التي عصفت بحياة الملايين من الناس ، وضيق الحياة الاقتصادية ، قد جعلت الرجل غير قادر على اعالة افراد اسرته جميعا ، فلابد له من معين في ذلك ، فاذا كانت المرأة في الغرب مرغمة على تقبل مثل هذا الوضع فما الذي يدفع المرأة الشرقية الى هذه الحالة التي هي لم تكره عليها . ومع ان المرأة في الغرب قد نالت حريتها كاملة غير منقوصة ، فانها لم تحقق اهدافها السياسة ، اذ ان البرلمان الانجليزي فيه ٦١٥ عضوا ليس بينهم الا ١٥ نائبة ، وفي اميركا نجد النسبة مقاربة لهذه . وفي المانيا على عهد النازية منعت المرأة من الاشتغال بالسياسة ، وطلب اليها العودة الى البيت ، ولم يكن في ذلك ما يغض من كرامتها او يضع من شأنها ، لانه طلب اليها ممارسة عملها التي هيئته الطبيعة لها كما منع اشتغالها بالقضاء في جميع اوربا . اما في الروسيا فلم تمض فترة كافية من الزمن للحكم على صلاح المرأة لممارسة السياسة ، ومثل هذه التجربة لم تقم في اي دور من ادوار التاريخ .

٨

ان توزيع الاختصاص في العمل مظهر من مظاهر تقدم الامم ورقيها

في العصور القديمة ، كان كل فرد يستطيع القيام باعمال متعددة في آن واحد ، وكذلك الامر بالنسبة للامم التي لم تستكمل عناصر التقدم في العصر الحاضر ، فالطبيب اليوم لا يستطيع ان يقوم بالمهمة التي يقوم بها المحامي ، وكذلك المهندس ، هـذا من حيث التدريب ، اما من حيث الموهبة ، فذلك شخص يستطيع ان يكون موسيقارا اذا تدرب على الموسيقى ، وآخر يمكن ان يكون نحاتا او رساما او اديبا او مغنيا كل ذلك وفقا للقابليات التي وهبتها لهم الطبيعة ، والتدرب على استغلال هذه المواهب ، وكذلك الامر بالنسبه للمرأة ، فقد هيأتها الطبيعة لتأدية رسالة الامومة ، وهي ارفع رسالة تقوم بها ، فلماذا نريد ان نزج بها في ميادين تلحق بها وبالمجتمع اعظم الضرر ، بل تجعل الكيان الاجتماعي عرضة للتدهور .

٩

يظهر ان شعور القلق يساور نفس المرأة في كل مكان ، من جراء اعتقادها انها سلبت حقوقها السياسية ، وهذا الشعور يزيد يوما بعد يوم ، فلو قدر للمرأة ان تجمع امرها وتقوم بانتفاضة عنيفة تعصف بحكومات الرجال في كل بقعة من بقاع الارض ، لتقوم على انقاضها حكومات من النساء ، فهل سيكتب لهذه الحكومات النسائية ان تسير بالعالم قدما نحو الامام ؟ ام انها توردة موارد الهلاك والدمار وتسير به نحو الهاوية ؟

ان النتائج التي تترتب على هذا الوضع لا تتعدى احدى اثنتين : اما ان تكون المرأة مساوية للرجل في الكفاءة السياسية ، وفي هذه الحال لن يطرأ تغير على الوضع ، وستبقى الاوضاع السيئة التي كان

الناس يشكون منها على عهد الرجال ، كما كانت عليه ، او تظهر تغيرات عارضة لا تمس جوهر الحياة .

اما الاحتمال الثاني فهو ان تكون المرأة اقل من الرجل كفاءة في ميدان السياسة وعلى هذا تترتب نتائج خطيرة ، ذلك ان الناس اليوم في كثير من اقطار العالم يشكون عدم الاستقرار في الحياة السياسية ، انهم يشكون التبلبل والاضطراب . فاذا قدر للسياسة ان يتولاها فريق هم اضعف من يتولونها الآن ، فمعنى ذلك انهم سيتجهون بالامم والشعوب الى القلق والاضطراب ، وبذلك تزداد الاوضاع سوءا ، وتزداد الحالة اضطرابا . واغلب الظن ان المرأة ستتخلى عن هذا العب لتعود الى الوظيفة التي خلقت من اجلها ، وهي رعاية البيت وخلق الاجيال الجديدة .

١٠

ولئن حرمت المرأة من التصويت في الانتخابات العامة ، والتمثيل في البرلمان ، وادارة شئون الحكم ، فهذا لا يعني انها قد تنحت عن ميدان السياسة ، فهي تلعب دورها من وراء ستار ، فتملي آراءها وعقائدها على الرجال والرجال يعتنقون هذه الآراء او العقائد مرغمين او مختارين. فكم من الرجال الذين لمعت اسماؤهم وطارت شهرتهم في عالم السياسة ، وقد عرفوا بين الناس بقوة الارادة وصلابة العزيمة ، يتحولون في بيوتهم الى مخلوقات ضعيفة ، تؤمر فتنفذ الاوامر ، وتوجه فتقبل التوجيه ، ونستطيع ان نتخذ من الاسكندر الكبير ونابليون مثالين لذلك ، واوضح من هذا لويس السادس عشر وزوجه ماري انطوانيت فقد كانت تصرفات ماري هذه سببا من اهم اسباب الثورة الفرنسية على حد زعم

المؤرخين وفي ذلك يقول الكاتب الالماني « ستيفان زفايج » في كتابه عن ماري انطوانيت :

« ان احداث التاريخ التي نجمت وراء الحجب المسدلة على مخادع الملوك ، هي اكثر عددا واخطر شأنا مما يظن الناس . بيد انك قلما تجد حدثا تتجلى فيه الصلة الوثيقة بين اسرار الحياة الخاصة وبين آثارها في تاريخ العالم السياسي ، جلاء ابين و لااوضح منه في حياة اختلطت فيها المآسي المبكية بالمهازل المضحكة - هي حياة لويس السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت » ثم يستطرد الكاتب قائلا « وانها لمن اعجب خدع التاريخ ان تترتب على التوافه في ظاهرها نتائج يصعب تقدير قيمتها وخطرها : ففي حياة ماري انطوانيت كانت التجارب المضحكة الهينة في العهد الاول من زواجها حاسمة في نتائجها ، لا لأنها كونت شخصيتها وعينت مصيرها ، بل لانها صاغت مصير العالم ايضا » .

هل علمت بالدور الذي مثلته مسز سمبسون حتى جعلت الملك ادوارد يتخلى عن عرشه فخسرته انجلترة بل لعل التاريخ سيميط اللثام عن اثر ايفا براون في حياة هتلر واتجاهاته السياسية ، وكلارا واثرها في اتجاهات موسوليني السياسية .

اما في التاريخ العربي ، فنجد ان المرأة في العصر العباسي ، لعبت دورا هاما في الحياة السياسية ، وكان لهذا الدور اسوأ النتائج ، لانه هو الذي اوصل هذه الدولة الحضيض وسار بها الى نهايتها المحتومة ، ذلك ان هذه الدولة لم تسر في اتجاه واحد ثابت في سياستها العامة ، وانما كانت تميل الى الفرس تارة ، والى الترك تارة اخرى ، فتتخذ من

هؤلاء واولئك وزراء وقادة وجنودا ، ولعل زوجات الخلفاء وامهاتهم كان لهن ابعد الاثر في هذا التوجيه ، لانهن ينحدرن في اكثر الاحيان من اصل فارسي او تركي ، فيوجهن الخلفاء حسب ميولهن واهوائهن . . .

١١

ولئن اعترفت هيئة الامم المتحدة بحقوق المرأة السياسية ، فقد سبق لهذه الهيئة ان اعترفت بحقوق اسرائيل في فلسطين ، واعترفت بحقوق هولندة في اندونوسيا ، وفرنسا في شمالي افريقيا ، كما اعترفت بالاستعمار القائم في اكثر بقاع الارض ، واذا جاز اعتبار الاستعمار باطلا نستطيع القول ان هيئة الامم المتحدة نصرت الباطل في كل مكان ، فهل تتخذ قراراتها مقاييس للحق والعدالة ؟

وفي الختام لابد لنا ان نسأل اما آن الاوان لان تمارس المرأة السياسة في العراق؟ وجوابا على ذلك نقول اننا نعيش في جو سياسي مضطرب ، والرجال انفسهم لا يمارسون حقوقهم السياسية كما يمارسها الناس في الغرب وفقا للمصلحة العامة والتنظيم الصحيح ، واذا كانت الحقوق السياسية هي آخر الحقوق التي حصل عليها الناس بعد كفاح مرير ، فلماذا نريد ان نسبق الزمن ونجعل المرأة تمارس السياسة ، في الوقت الذي حرمت فيه من حقوق كثيرة ، واننا لنأمل ان تنال المرأة حقوقها الاجتماعية ، وحقوقها في التعليم ، وحقوقها باعتبارها مربية ، ثم بعد ذلك تفكر في المطالبة بالحقوق السياسية .

حبيب الراوي

خطاب الدكتور عبد الله اسماعيل

في تأييد مطالب المرأة السياسية

كنت اود ان يكون موضوع مناظرة هذا اليوم ليس حقوق المرأة السياسية وانما موضوع آخر هو كيف يتعاون الرجل والمرأة لانقاذ مجتمعنا العراقي من آلامه ونقائصه وهي كثيرة . كنت اود ان تكون قضية اشتراك المرأة في الحياة السياسية قضية منتهية لان تطوّر الحياة الاقتصادي والاجتماعي قضى في اغلب دول العالم بالاعتراف بالمساواة التامة بين الجنسين ، بحيث اصبحت اليوم الدولة التي لا تعترف لنصفنا الثاني بحق التصويت والانتخاب دولة متأخرة اجتماعيا وسياسيا .

ولكن يظهر لي ان بعض مواطنينا الكرام لا يهمهم بان ينظر الى وطنهم باعتباره وطنا متأخرا اجتماعيا وسياسيا باصرارهم على حرمان المرأة من الحقوق السياسية . انهم بموقفهم هذا رجعوا بنا الى عهود الجاهلية الاولى حيث كان الناس ينظرون الى المرأة نظرهم الى سلعهم وسائر ممتلكاتهم لا يعترفون بها بحق ويضربون بها المثل في الضعف وقلة العقل وسوء الاختيار . ولما جاء الاسلام حاول ان يزهق هذا الجور الباطل ويحارب هذا الرأي الفاسد في مركز المرأة فشرع ينبه الناس الى تصحيح غلطهم واخذ نبينا العظيم يكبر من مركزها وينعتها بالقاب الاحترام .

ثم اخذ القرآن الكريم يبحث عن النساء ويذكر شيئا من تاريخ المبرزات منهن . فقص علينا بحث بلقيس وامتدح صواب سياستها وحصافة رأيها ، وامتدح امرأة فرعون ونزاهة روحها وسمو اخلاقها ... الخ فكانت الغاية من هذا كله سوق الناس الى الاعتراف بشخصية

المرأة والمناداة بان التمايز والرجحان انما هو بالاعمال لا بصفة التذكير والتأنيث ، وان المرأة اهل لان تكون موضوع بحث وانها ركن عظيم من اركان المجتمع الانساني ، وان تأثيرها في الامور الاجتماعية لا ينكره الا غافل فهي حرية بالحرية ، كفء للرجل ، جديرة باطلاق يدها في الحقوق الطبيعية والحقوق الوضعية .

ان اولئك الذين يريدون ان تبقى المرأة حجر عثرة وحملا ثقيلا على كاهل الاب او الاخ او الزوج ، يريدون – كما يرى الاستاذ منير القاضي – « ان تبقى ضعيفة امام سلطانهم عليها ، يريدون ان تبقى صابرة لميولهم واغراضهم وشهواتهم فقط كأنهن لم يخلقن الا لذلك . وهي اجل من ذلك . انها شريكة الرجل في ارضه وسمائه ، في ليله ونهاره ، في منقوله وعقاره ، في اموره المادية والمعنوية ، وليس حظ الرجل منها باكثر من حظها منه فهي والرجل سواسية في كل شيء ، فليقلع الناس عن الاعتقاد الشائن بكرامة المرأة المستحذي لها ، الاعتقاد الذي تركها لا تستطيع القيام بأتفه شؤون حياتها ، الاعتقاد الذي جعلها تجري الى ما تكرهه اذا فقدت من يعولها ، لقصورها عن الكسب ، وليفتحوا اليها طرق الحياة العملية مع المحافظة على كرامتها ، كما فتحوا لها الوان الحياة على مصراعيه وكسروا اقفاله ، ليفتحوا للمرأة طرق الحياة الجديدة التي تسير عليها الامم الحية في مشارق الارض ومغاربها ، مع المحافظة على المميزات القديمة مقرونة بالشرف من دون ان تنغمس بالترف المزري بحشمة المرأة وجلالها وكرامتها ... » .

بعد هذه المقدمة السريعة انتقل الى مناقشة الاستاذ حبيب الرواي

لنرى ما في كلمته الذي تفضل بالقائها الآن مهاجما فيها المرأة من قوة او ضعف :

١ ـ قال ان مسألة اشتراك المرأة في الحياة السياسية تنتظر الجواب او الحل . كأن هذه المسألة لم تحل الى الآن في اغلب دول العالم ولصالح المرأة . ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى تطور العلاقات المادية في المجتمع . فالثورة الصناعية ، التي سببتها اكتشاف الآلة ، تطلبت اياد عاملة متزايدة الامر الذي ادى الى استغال المرأة ، وكان نتيجة هذا الاشتغال تحرر المرأة من ربقة الرجل من الناحية الاقتصادية. ولذلك شعرت بانها كالرجل سواء بسواء ما دامت تعمل مثله وتكفل عيشها بنفسها . وبذلك اخذت تطالب بتحقيق هذه المساواة الفعلية من الناحية القانونية وقد ساعدها على تحقيق هذا الامر ان عددا متزايدا من الرجال اخذ يشعر بدوره ان تحرير المرأة متصل بتحريره من القيود الكثيرة التي تكبله هو ايضا والتي اساسها سيطرة فئة قليلة من الافراد على موارد الثروة في البلاد ، ولهذا ليس من الغريب ان يتعاون الكثير من الرجال والنساء معا للقضاء على الاستغلال ايا كان نوعه . ولقد كان من نتيجة هذا التعاون ان اعترف للمرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في جميع مبادىء الحياة السياسية منها وغير السياسية . ولقد ابتدأ هذا الاعتراف منذ اواسط القرن الماضي حيث قررت احدى الدويلات الامريكية وهي دويلة « وايمنك » منح حق الانتخاب للنساء في سنة ١٨٦٩ . ثم اخذ هذا الاعتراف بالتزايد شيئا فشيئا حتى اصبح هو القاعدة العامة في الوقت الحاضر كما يظهر ذلك من العرف الآتي : اعترفت ولاية « كولورادو »

بحق النساء في الانتخاب سنة ١٨٩٣ « وولاية « ايداهو » عام ١٨٩٦ وولاية « وشنطون » عام ١٩١٠ وفي عام ١٩٢٠ اعترف الدستور الامريكي لجميع الامريكيات بالحقوق السياسية .

واذا كان الاعتراف الاول بالحقوق السياسية للمرأة قد ظهر في الولايات المتحدة الامريكية الا انه بعد ذلك قد انتقل الى جميع العالم. فاعترفت بها النروج عام ١٩١٣ والدانمارك عام ١٩١٥ ودوقية لكسمبورك وهولندا عام ١٩١٩ والسويد عام ١٩٢٠ وكذلك دساتير ما بعد الحرب العالمية الاولى كدستور كل من جيكوسلوفاكيا وبولونيا والمانيا وفنلندا واستونيا ولتوانيا والنمسا والمجر وايرلندا والاتحاد السوفيتي . كما نجد ان حق التصويت قد تقرر اولا في المملكات البريطانية الحرة ثم في انكلترا نفسها مع ملاحظة ان قانون ٦ـ٢ـ١٩١٨ الانكليزي كان يتشدد في شروط الناخبة اكثر من شروط الناخب (فكان سن الناخبة مثلا ٣٠ سنة وسن الناخب ٢١) ولكن سوي بين الجنسين في الشروط في عام ١٩٢٨ . وقد اعترفت تركيا ايضا بحقوق المرأة السياسية في عام ١٩٢٤ .

سوي بين الامرين خصوصا في شرط السن في عام ١٩٢٩ وبذا اصبحت اغلبية الناخبين في بريطانيا من النساء . وقد تقررت هذه المساواة في اسبانيا وفي تركيا (دستور ١٩٣٤) .

وقد اتسعت حركة اعطاء المرأة حق التصويت والدخول في البرلمان بعد الحرب الاخيرة فشملت جميع الدول الاوروبية وعددا غير قليل من الدول الآسيوية الناشئة كالصين واندونوسيا والهند وسوريا حيث نص الدستور السوري في المادة (٤٥) على ما يأتي :

« الناخبون والناخبات هم السوريون الذين اتموا الثامنة عشرة من عمرهم وكانوا مسجلين في سجل الاحوال المدنية اذا توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب » .

واضافت المادة (٤٦) بان :

« لكل سوري ان يرشح نفسه للنيابة اذا توفرت فيه شروط الناخب وكان متعلما ومتما الثلاثين من عمره ومستوفيا الشروط المنصوص عنها في قانون الانتخاب » .

ولاشك عندنا ان الحركة النسائية ستسير قدما الى الامام وسنرى قريبا ان الدول جميعا ستعترف لها بالحقوق السياسية ويكفي لكي تعترفوا مقدار قوة هذه الفكرة في الوقت الحاضر ان اذكر انه قبل ٤٠ سنة كانت البلاد التي تعترف بحق الانتخاب للمرأة تعد اعجوبة دستورية اما اليوم فان البلاد التي تحرم النساء من هذا الحق تعد متأخرة سياسيا واجتماعيا .

ان فكرة مساواة المرأة بالرجل لم تعد فكرة داخلية متعلقة بكل دولة بل انتقلت الى الميدان الدولي فاعترف بها في وثيقتين هامتين :

اولاهن : ميثاق هيئة الامم المتحدة .

وثانيهما : الاعلان الدولي لحقوق الانسان .

فجاء الميثاق مؤيدا في سبعة مواضيع منه مساواة المرأة بالرجل وهذه المواضيع هي (المقدمة والمواد ١ و١٣ و٥٥ و٦٢ و٦٨ و٧٦) .

فذكرت المقدمة ما يلي :

« نحن شعوب الامم المتحدة ، وقد اكدنا على انفسنا .... نؤكد

من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » .

وجاء في المادة الاولى : ان مقاصد الامم المتحدة هي « تحقيق التعاون الدولي .... وتوفير احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه بلا تميز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء » .

وذكرت المادة الثالثة عشر : « تنشيء الجمعية العمومية دراسات وتشير بتوصيات بقصد الاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه بلا تميز بينهم في الجنس او اللغة او الدين ولا تفرقة بين الرجال والنساء » .

ونصت المادة الخامسة والخمسون : « رغبة في تهيئة شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم – علاقات تقوم على احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها – « تعمل الامم المتحدة على ..... ان ينتشر في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تميز بسبب الجنس او اللغة او الدين ، ولا تفرقة بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا » .

وقررت المادة الثانية والستون : انه « ينشر المجلس الاجتماعي والاقتصادي لجانا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الانسان » .

وبينت المادة السادسة والسبعون : ان « الاهداف الاساسية لنظام

الوصاية طبقا لمقاصد الامم المتحدة المبينة في المادة الاولى من الميثاق هي ٠٠٠٠٠ تشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ».

وجاء مؤيدا هذه المساواة الاعلان الدولي لحقوق الانسان في مقدمته التي جاء فيها :

« ٠٠٠٠٠ وان شعوب الامم المتحدة قد جاهرت في الميثاق كرة اخرى بايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة شخص الانسان وبالتساوي بين حقوق الرجل وحقوق المرأة ٠٠٠ » .

وجاءت مواد الاعلان مقررة هذه المساواة في المواد الثلاثين التي نص عليها .

ولاشك ان في تقرير هاتين الوثيقتين العالميتين مساواة المرأة بالرجل انتصار لقضية المرأة في العالم اجمع .

يظهر من هذا العرض السريع ان جواب المسألة التي وصفها الاستاذ حبيب الراوي قد اجاب عليها العالم جوابا صريحا وهو وجوب منح المرأة الحقوق السياسية اسوة بالرجل .

٢ ـ وقال الاستاذ الراوي ايضا لتبرير حرمان المرأة من الحقوق السياسية ، ان الدول قد نشأت في بداية الامر بالقوة ، (القوة التي يبذلها الرجل ـ طبعا) ولهذا وجب ان تبقى الشؤون السياسية بايديهم فقط ٠ ولا اريد الآن ان ابين كيفية نشوء الدول ، اذ ان هناك نظريات متعددة بهذا الصدد يجدها الباحث في بطون الكتب الدستورية ولكنني اكتفي بالقول بانه حتى لو سلمنا جدلا بان الدولة قد نشأت عن

طريق القوة فان هذا الامر لا يبرر اقتصار الحقوق السياسية على الرجل فقط اذ اننا الآن نعيش في عصر تخضع فيه الدولة للقانون ٠ اذا حكم القوة فقد زال ٠ والقانون من صنع الافراد الذين يستطيعون صياغته بالشكل الذي يحقق الصالح العام ولانتشار هذا الصالح يتطلب في الوقت الحاضر ، للتطور الاقتصادي الحديث ، اشتراك المرأة في الحياة السياسية .

٣ ـ وقد استند الاستاذ الراوي الى حجة اخرى لتأييد الرأي القائل بعدم اعطاء المرأة الحقوق السياسية وهي ان تقسيم العمل الخالد بين الرجل والمرأة يقضي بابعاد المرأة عن السياسة واقتصارها على القيام بامور معينة وهي تربية الاطفال والاهتمام بشؤون البيت الخ ٠٠٠ والحق ان هذه الحجة ليست جديدة اذ قد مثل بها منذ زمن بعيد ٠ وقد عدد بعض الانكليز وظائف المرأة بثلاثة كلمات تبدأ كل واحدة منها بحرف C ، وهي : Church (الكنيسة) و Cooking (الطبخ) و Children (الاطفال) ٠ ولا اريد الآن ان ارد على هذه الحجة التقليدية بتفصيل لان الاستاذة الفاضلة صبيحة الشيخ داود قد اجابت عنها باسهاب وانما اكتفي بالقول ان تطور الحياة الاجتماعية نفسها جعل من غير المعقول ان تتصور ان دور المرأة محصورا على هذا النحو . كما ان تيار المدنية قد جرف هذه المناقشات النظرية امامه واصبحت المرأة تساهم في الحياة العامة بنصيب لم يعد هناك سبيل للرجوع فيه . بل هو يخطو مع المدنية خطوات واسعة .

هذا من جهة ومن جهة اخرى يصح ان نتساءل انفسنا : هل اقدم الرجل على هذا التقسيم للعمل بينه وبين المرأة ؟

ان الرجال والنساء سواء بسواء يذهبون الى محال العبادة ويتولون الملابس في مختلف مراحل صنعها بل انهم يحكونها الآن للسيدات !! وربما كان عدد الطباخين وعمال المطبخ والمخبز اكثر اليوم من عدد الطباخات والعاملات ، كما ان الرجال قد ساهموا سواء في رياض الاطفال او في التنازل بنصيب لا بأس به في تربية الاطفال والعناية بهم ، فهل بعد كل ذلك يصح ان يحتج الرجل على المرأة بمبدأ التقسيم « الطبيعي » للعمل بينها وبينه ؟

هذه هي اهم الحجج التي ادلى بها الاستاذ حبيب الراوي لدعم رأيه في عدم الاعتراف للمرأة بالحقوق السياسية وقد رأيتم من يناقش لها انها حجج ضعيفة لا تصمد امام التعليل المنطقي .

هذا ويجب ان الفت انظاركم الى ان انصار المرأة لم يكتفوا بالرد على خصومها بل ان لهم حججهم الخاصة التي تبرر اشتراك المرأة في الحياة السياسية تلك الحجج التي قد اشارت الزميلة المحترمة الآنسة صبيحة الى بعضها وها اني اشير الى بعضها الآخر الآن :

١ ـ ان المرأة انسان كالرجل ، وهذه الصفة وحدها تقرر لها المساواة التامة بالرجل . ان صفة « الانسانية » تكفي لاعطاء المرأة الحقوق السياسية والقول بخلاف ذلك يؤدي الى اهدار بحقوقها وفي هذا جريمة لا تغتفر .

٢ ـ ان اشتراك المرأة في التصويت يؤدي الى اشتراك عدد اكبر من الافراد في ادارة الشؤون العامة ، وفي ذلك تحقيق للمبدأ الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ « حكم الشعب بواسطة الشعب » .

والواقع ان خصوم الديمقراطية كانوا دائما ينتقدونها بقولهم بانها ليست « حكم الاكثرية » من حيث الحقيقة والواقع وانما هي حكم الاقلية لان لا يشترك في الانتخابات عدد كبير من الافراد والنساء والاطفال والمحكوم عليهم الخ ... ولاشك ان هذا الاعتقاد يحمل جانبا كبيرا من الحقيقة في الدول التي لا تعترف للمرأة بالحقوق السياسية . ولهذا تحاول الدول ، للحد منه ، منح المرأة هذه الحقوق وبذلك يشترك نصف المجتمع في الحياة العامة . ويكفي ان اذكر لكم بانه قد ترتب على ممارسة المرأة الحقوق السياسية ان بلغ عدد الناخبين في عام ١٩٤٤ (٢٤) مليونا وبعض المليون بعد ان كان عدد الناخبين من الرجال في عام ١٩٣٢ احد عشر مليونا ونصف المليون فقط . اي ان عدد الناخبين قد تضاعف باعطاء المرأة الحقوق السياسية .

٣ ـ وهناك سبب آخر يدعو الى اعطاء المرأة هذه الحقوق وهو ان الديمراطية قائمة على المساواة الفردية اي حق كل فرد بالتمتع والاشتراك في الشؤون العامة باعتباره انسانا وما دامت المرأة انسانا فلا نفهم كيف تحرم من حقوق الانسان !!

لهذه الاسباب وغيرها نرى ضرورة مساواة المرأة بالرجل من الناحية السياسية وبذلك نحقق طريقا من طرق الاصلاح الذي يفتقر اليه مجتمعنا العراقي .

خطاب الدكتور سعدي بيسو

في معارضة مطالب المرأة السياسية

سيداتي وسادتي:-

انه ليسعدني ويشرفني ان اتحدث اليكم هذا المساء في موضوع خطير قد ثار حوله اليوم ومن قبل كثير من الجدل والاهتمام ، غير انه لابد لي قبل كل شيء ان اهنيء الزملاء الخصوم ، الآنسة الفاضلة صبيحة والدكتور عبدالله اسماعيل على ما قدموه من حجج واسانيد تدعم دعواهم وتؤيد مذهبهم ، وما بذلوه من عناية فائقة في الدفاع عن قضية قد بدت لهم ناجحة عادلة . ان ذلك جدير في الواقع بكل ثناء وتقدير . بيد انه لن يكون صعبا علينا - كما اعتقد ، الرد على تلك الحجج وتفنيدها واظهارها على حقيقتها في بوتقة التمحيص والتحليل .

وبعد فلا يظنن منكم احد اننا في موقفنا المعارض هذا مدفوعون ، كما يحلو للبعض تصويره ، بروح الكره والخصومة او بعامل البغض او المعاداة للمرأة ، فالمرأة هي امنا واختنا وبنتنا وزوجتنا حاشا لنا ان نضمر لها غير الحب والاجلال والتقدير والاكبار والحرص على خيرها ونفعها ووقايتها باي ثمن من كل مكروه . نؤيد ما يفيدها ونعارض كل ما يعرض كيانها للأذى ومستقبلها للضياع . اننا اذن لنعترف صراحة باننا لسنا خصوما للمرأة واضدادا ، واننا لا نرى فيها قصورا او نقصا ، ولاشك عندنا في مساواتها للرجل جسما وعقلا وخلقا ونفسا ان لم تكن في بعض الحالات اكثر منه قدرة وتفوقا وحسنا .

ولرب سائل بعد ذلك يسأل : لماذا تحرم المرأة اذن ، وهذه حقيقتها ، من مزاولة الاعمال السياسية - لاسيما التصويت في الانتخابات والاشتراك في البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب ؟ ولماذا لا يجوز لها دخول معترك السياسة كما جاز لها ان تتعلم وتمتلك الاموال وتمارس مختلف المهن والحرف وتتقلد الوظائف وتقوم بتأسيس النوادي والجمعيات وغيرها ؟ او ليس ذلك كله حقا طبيعيا لها ، تستلزمه المساواة وضرورة الدفاع عن الجنس ومقتضيات الصالح العام ؟

اننا ننكر ان تكون الاعمال السياسية من جملة الحقوق الطبيعية للانسان ، او انها من لوازم المساواة . كما نجد فيها اعمالا شاقة مضنية تتنافى مع طبيعة المرأة وواجباتها ، ولا تتفق مع خير الجماعة وتؤدي في النهاية الى كثير من المشاكل الاجتماعية والضرر للمجموع .

ان هذا المقام لا يتسع لنا لشرح موضوع الحقوق الطبيعية وتفصيل ما دار بين العلماء من خلاف كبير حول هذه الحقوق ومعرفة كنهها وتعيين عددها ويكفي ان نوجز فنقول بان الحقوق الطبيعية هي باتفاق جمهرة العلماء تلك التي تولد مع الانسان وتلازمه ولا تختلف باختلاف المكان والزمان كحق الحياة وحق الحرية ، والاعمال السياسية ليست منها . فالاشتغال بالامور السياسية امر حادث قد نشأ بنشوء الدولة وتكوينها ، وهو لا يوجد في البلاد التي لم يكتمل نضجها السياسي حيث لا يقوم برلمان ولا تدور انتخابات . وفي مثل هذه الحال لا يكون لاحد ، رجلا كان او امرأة ، اي حق سياسي خاص بالترشيح او الانتخاب ، مما ينبغي ان يكون مثل هذا الحق طبيعيا يولد مع الانسان ولا يجوز حرمانه منه كلية .

ومن ناحية ثانية فالاعمال السياسية بفرض كونها حقوقا طبيعية هي في الاصل حقوق جماعية اي خاصة بالامة عامة لا حقوقا شخصية تتعلق بالافراد ٠ ومعنى ذلك ان للامة حق اختيار ممثليها ، وان يكون هؤلاء الممثلون المختارون نوابا عن الامة جمعاء ٠ وليس في ذلك ما يوجب ضرورة اشتراك النساء مع الرجال في هذه الاعمال فمن قام بها منهم عد وكيلا عن الجميع دون استثناء ٠

وان لم يرض خصومنا بهذه الاقوال وظلوا على عنادهم في لزوم اعتبار الاعمال السياسية من جملة الحقوق الطبيعية فاننا مع ذلك لا نجد في زعمهم ما يمنع حظر هذه الاعمال على المرأة فيما اذا اقتضى ذلك خير المجموع والنفع العام ٠ فالحقوق الطبيعية ليست مطلقة بل يجوز تقييدها كلما دعت الظروف والاحوال ٠ فحق الحياة طبيعي من غير جدال لكنه مع ذلك يجوز الحكم على القتلة بالاعدام ٠ وحق الحرية الشخصية وحرية القول والفكر والعمل والاجتماع طبيعي دون لبس او ابهام ولكن احدا لا ينفي امكان انشاء السجون كي تكون معقلا للمجرمين، او حق سن القوانين لتحديد وتنظيم حرية الصحافة والعمل والاجتماعات والجمعيات وغيرها حماية للمصلحة العامة وتجنبا لما تورثه الحرية المطلقة في الامة من اخطار تهدد كيانها بالأذى او تعرضه للانهيار ٠ وهكذا الحال في الاعمال السياسية ليس ما يمنع شرعا قيدها او حظرها على كل احد يكون في ممارسته لها ضرر عام ٠ ولاشك في رأينا في تحقق ضرر كهذا فيما اذا اطلق للمرأة العنان كي تخوض غمار السياسة على حساب وظيفتها العليا المنوطة بها ، هي وظيفة الامومة ورعاية الاسرة وتنشئة الاطفال واعداد الاجيال ٠ فمن يروم حرمان المرأة من

السياسة انما يدفعه الى ذلك حرصه على ان لا تفقد وظيفتها هذه الواجبة عليها في سبيل تصويت او انتخاب ٠

وفي الواقع فان هذه الوظيفه نفسها هي الحق الطبيعي الاول للمرأة يجب عليها التمسك به والدفاع عنه بعزم وقوة غير مخدوعة بما يبدو امامها في نواح اخرى احيانا من مغريات كاذبة او سراب لا طائل تحته ٠

واني لاذكر بهذه المناسبة قصة طريفة رواها صديقي الدكتور مصطفى كامل ياسين عن صديقنا وزميلنا الاستاذ جبرائيل البنا وهي ان جمعا من النساء تظاهرن مرة امام البرلمان الفرنسي في باريس طالبات منحهن حق الانتخاب والترشيح فأطل عليهن احد الاعضاء ، المسيو دير منيه ، قائلا : هيا انصرفن وفتشن لكن عن ازواج واسن الاسر وارعين الاطفال فذلك اولى بكن واجدى للوطن والبلاد » ٠ وعندئذ صحن في وجهه ، وقد نسين ـ على ما يظهر ، القضية السياسية التي جئن من اجلها قائلات : « هيا اوجد لنا هؤلاء الازواج » ٠ وذلك يدل على ان المرأة أم بطبيعتها قبل ان تكون من النوائب في البرلمان ٠

اما المساواة فلا تستدعي البتة مزاولة المرأة للاعمال السياسية مباشرة ، وهي في الواقع تمارسها بصورة غير مباشرة عن طريق تنشئة الابناء والرجال الذين يعملون فيها ٠ فهؤلاء لم يأتوا من الصخور او التراب وانما ولدتهم امهاتهم وربينهم ، وهن بهذه التربية والاعداد يشتركن من غير شك في الادارة السياسية كافة دون استثناء ٠ ولا يناقض المساواة عدم اشتراكها في السياسة مباشرة ، مثلها في ذلك مثل القائد الحربي الذي يدير المعركة بعيدا عن ساحة القتال من وراء

ستار ، او مثل مدير المعمل الحربي نفسه الذي يعد السلاح والذخيرة وآلات القتال دون ان ينضم فعلا لاحد الفرق المقاتلة ويظل في ارض الوطن خارج الميدان . عدا ان المرأة تستطيع دائما توجيه ابنها او زوجها والرأي العام فيما تراه من خير واصلاح دون ان تزج نفسها في قلب المعركة بالذات ، وكثيرون هم الرجال الذين يسيرون دائما وفق ما تسدي اليهم النساء من نصائح او « تعليمات وارشادات » .

واما القول بانها تود دخول البرلمان دفاعا عن بنات جنسها فقول خطر ينطوي على الجهل والخطأ ، يفيد تقسيم المجتمع الى طبقتين جديدتين متنازعتين الى جانب ما فيه من طبقات ونزاع . بيد ان المرأة لا يمكن ان تعيش الا حيث يعيش الرجل ، وهي تشاركه في المنزل وظروف الحياة كافة . فهل من صالحها ، او من صالح المجتمع ، ان تشعر هي ، او ان يشعر الرجل ، بان كلا منهما عدو للآخر مناهض له ، وهما كلاهما لم يخلقا الا للتعاون والحب وتحقيق السعادة المشتركة . وفي ذلك قوله تعالى « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » . وليس من ريب ان المرأة اذا احسنت تنشئة الاجيال الجديدة وغرست فيهم روح الخير والفضيلة وخدمة المجموع تستطيع عندئذ ان تعتمد عليهم في الدفاع عن النساء كما في الدفاع عن الفقراء والضعفاء وابناء الشعب عموما .

واخيرا فماذا يغري المرأة في طلب الاعمال السياسية وكثيرون هم الرجال الذين ينفرون منها ويجدون فيها ظواهر جمة لا يرتضونها . وكم من زعيم كبير مثل المسيو دومرغ احد رؤساء جمهوريات فرنسا

خبر السياسة والتوى بنارها قد آثر في النهاية اعتزالها والاقامة في قرية او مزرعة ينعم في بقية العمر بالطمأنينة والراحة وهناء البال .

ولا يجب ان ننسى في النهاية ما يحيط باعمال التصويت والاشتراك في البرلمان من ملابسات سيئة ، او مفاجئات مؤذية . فالانتخاب تلزمه الدعايه ، والدعاية المعاكسة تجر احيانا كثيرا من المشاكل وربما ادت الى سفك الدماء . . . كذلك يحدث الجدل والصراع في اروقة المجلس بين الاعضاء نزاعات صاخبة يجدر بكل امرأة ان تقي نفسها شر حدوثها . ولابد للنجاح في الانتخابات مرات كثيرة من الرشوة والتزلف والخداع وهذا ما يتنافى مع واجبات الام او الزوجة الفاضلة ويدل على انها لا تبالي بالغش أو مخالفة الضمير في سبيل الفوز في الانتخاب .

ولا يجب ان ننسى ايضا ان دخول مجلس الاعيان يقتضي اقرارا من المرأة ببلوغها السن القانونية – اي الاربعين من عمرها . فهل ترى عندئذ في عضوية الاعيان كسبا حقيقيا يوازي ما قد يلحقه بها هذا الاقرار من اضرار .

وبالاجمال فان من خير المرأة والمجتمع ان تظل سيدة في بيتها متربعة على عرشها الخالد لا ينازعها فيه منازع رسول رحمة وسلام فذلك في اعتقادنا اولى لها وللمجتمع من المهاترات والمشاكل السياسية والنوائب البرلمانية . والرجال وايم الحق لا يحسدون على انهماكهم في السياسة وشن الحروب وتخريب الديار ، والسلام .

في نادي جمعية النداء الاجتماعي

اقامت جمعية النداء الاجتماعي في مقرها الكائن بالاعظمية مناظرة

غص نادي جمعية النداء الاجتماعي بمئات السيدات والرجال عصر الجمعة وازدحمت ساحته الفسيحة الواقعة على دجلة خلف المقبرة الملكية . وذلك لسماع المناظرة الطريفة التي اقامتها الجمعية بموضوع يشغل الاذهان هذه الايام هو (أتشارك المرأة في الميدان السياسي ام لا) ؟ وقد تصدى لتأييد فكرة المشاركة الآنسة صبيحه الشيخ داود والدكتور عبدالله اسماعيل . وخالف الفكرة الدكتور سعدي بسيسو والاستاذ حبيب الراوي . وكان الدكتور جابر عمر يدير المناظرة .

وقد قوطع بعضهم بالتصفيق والاعجاب : وتلاهم نفر من الجمهور نفسه بين معارض ومؤيد . واختتمت المناظرة باستفتاء المستمعين . وشكر الجمهور الغفير على هذه البادرة الطية والمشاركة الفعلية بقبوله اول دعوة توجهها الجمعية .

وقد قوطع بعضهم بالتصفيق والاعجاب ، وتلاهم نفر من الجمهور ونفسه بين معارض ومؤيد . واختتمت المناظرة باستفتاء المستمعين . فاز فيه فريق المؤيدين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وانفض الجميع في وقت متأخر وكلهم شاكر هذه البادرة الطية ستزيد من امثالهـا .

فوز ساحق لمطالب المرأة العراقية في مناظرة جمعية النداء الاجتماعي

في الساعة السابعة من مساء الجمعة الماضية اكتظت حديقة جمعية النداء الاجتماعي في الاعظمية بعدد كبير من مثقفات ومثقفي البلد وقد جاءوا جميعا لاستماع المناظرة الاجتماعية بين مناصري مطالب المرأة السياسية من جهة وبين معارضيها من جهة اخرى .

فكانت الاستاذة الآنسة صبيحة الشيخ احمد الداود والدكتور عبدالله اسماعيل في صنف المناصرين والدكتور سعدي بسو والاستاذ حبيب الراوي في صنف المعارضين . وقد بدأت الآنسة صبيحة المناظرة بكلمة مسهبة عززت وجهة نظرها بالارقام وتطور التاريخ الذي نطورت بتطوره حقوق الانسان وبالحجج الدينية . كما تكلم الدكتور عبدالله اسماعيل مرارا داحضا في كل مرة حجج الجبهة المعارضة .

ولقد بذل الدكتور سعدي بسيسو جهدا كبيرا في خطابه لكسب الحق وفعل الاستاذ حبيب الراوي مثله ولكن التوفيق خانهما في النهاية منذ جاء الاستفتاء الذي اجري بين الحاضرين والحاضرات عن فوز ساحق لمؤيدي مطالب المرأة السياسية .

وقد ساهمت المرأة لاول مرة في اعطاء صوتها في قضية حيوية كهذه وايدت نشاطا في التأييد والمساجلة .

غير ان الحاضرين قد لاحظوا ان الدكتور سعدي لم يتحرج عن ذكر قصص قديمة مشكوك في صحتها وغير جدير ذكرها في مثل ذلك الحفل مما دعا الاستاذ نورالدين داود الى ارتقاء المنصة ومؤاخذة الدكتور بيسو على ذلك ... ويبدو ان روح الانتصار هو الذي ركب قلم الدكتور بيسو فساقه الى ذكر امور ما كان يليق ذكرها وقصص فرنسية قديمة عتيقة مضى عليها اكثر من نصف قرن تطورت المرأة فيها في كل مكان وكان عليه ان يلقي نظرة الى البرلمان الفرنسي اليوم ليرى مآثر المرأة في الاجتماعية والفكرية .

ومهما يكن من امر فهذه بادرة جديرة بالاعجاب وقد دلت كما قلنا على حيوية المرأة العراقية ونشاطها ومطامحها في شتى حقول الحياة الاجتماعية والفكرية .

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان الآنسة صبيحة الشيخ احمد هي اول محامية عراقية وقد اثبتت بجلدها ومحاججتها وقوة نقاشها على انها جديرة بالمكانة التي تشغلها في الاوساط الثقافية والنسائية . فنرجو للجمعية خيرا كثيرا ونأمل لها اجتماعات اخرى في مثل هذه الموضوعات الحساسة .

لواء الاستقلال ٢٧ ايار ١٩٥١

مناظرة

جمعية النداء الاجتماعي

حول حقوق المرأة السياسية

اقامت جمعية النداء الاجتماعي في مقرها الكائن بالاعظمية مناظرة كبرى بين مناصري مطالب المرأة السياسية من جهة وبين معارضيها من جهة اخرى . وقد مثل وجهة نظر الفريق الاول كل من الآنسة صبيحة الشيخ داود والدكتور عبدالله اسماعيل ومثل وجهة نظر الفريق الثاني الاستاذ حبيب الراوي والدكتور سعدي بيسو .

ثم بدأت المناظرة بكلمة ترحيبية وكلمة مختصرة عن اهداف الجمعية واغراضها من رئيس الهيئة الادارية للجمعية الاستاذ محمد احمد العمر ومن ثم اعطيت الكلمة للآنسة صبيحة الشيخ داود فدافعت عن حقوق المرأة السياسية ثم اعقبها من الجهة المعارضة الاستاذ حبيب الراوي ففند حجج الآنسة صبيحة وبعد ذلك اعطيت الكلمة للدكتور عبدالله اسماعيل الذي اكد من جهته على وجوب منح المرأة حقوقها السياسية واعقبه الدكتور سعدي بيسو الذي يرى بان المرأة خلقت لبيتها ولتربية اطفالها .

ثم تكلم ستة من المدعوين : ثلاثة دافعوا عن حقوق المرأة السياسية وعارضهم الثلاثة الآخرون ولما اجري الاستفتاء العام بين المدعوين كان النصر حليفا لوجهة نظر الجبهة الاولى . وفي الختام اجري سحب اليانصيب ففاز بالجائزة الدكتور صلاح الدين الناهي ثم انصرف المدعوون وكلهم يلهج بالثناء على الجمعية لما قامت به من خدمات في الحقل الاجتماعي بهذا البلد ويأملون بان تتكرر امثال هذه المناظرات الطريفة المفيدة .

اليقظة ٢٧ ايار ١٩٥١

مناظرة

جمعية النداء الاجتماعي

حول حقوق المرأة السياسية

اقامت جمعية النداء الاجتماعي في مقرها الكائن بالاعظمية مناظرة كبرى بين مناصري مطالب المرأة السياسية من جهة وبين معارضيها من جهة اخرى . وقد مثل وجهة نظر الفريق الاول كل من الآنسة صبيحة الشيخ داود والدكتور عبدالله اسماعيل ومثل وجهة نظر الفريق الثاني الاستاذ حبيب الراوي والدكتور سعدي بسيو .

ثم بدأت المناظرة بكلمة ترحيبية وكلمة مختصرة عن اهداف الجمعية واغراضها من رئيس الهيئة الادارية للجمعية الاستاذ محمد احمد العمر ومن ثم اعطيت الكلمة للآنسة صبيحة الشيخ داود فدافعت عن حقوق المرأة السياسية ثم اعقبها من الجهة المعارضة الاستاذ حبيب الراوي ففند حجج الآنسة صبيحة وبعد ذلك اعطيت الكلمة للدكتور عبدالله اسماعيل الذي اكد من جهته على وجوب منح المرأة حقوقها السياسية واعقبه الدكتور سعدي بسيو الذي يرى بان المرأة خلقت لبيتها ولتربية اطفالها .

ثم تكلم ستة من المدعوين : ثلاثة دافعوا عن حقوق المرأة السياسيه وعارضهم الثلاثة الاخرون ولما اجري الاستفتاء العام بين المدعوين كان النصر حليفا لوجهة نظر الجبهة الاولى . وفي الختام اجري سحب اليانصيب ففاز بالجائزة الدكتور صلاح الدين الناهي ثم انصرف المدعوون وكلهم يلهج بالثناء على الجمعية لما قامت به من خدمات في الحقل الاجتماعي بهذا البلد ويأملون بان تتكرر امثال هذه المناظرات الطريفة المفيدة .

جاهزة للطبع

١ ـ الرسالة الثانية من رسائل جمعية النداء الاجتماعي وهي الاخذ بالمدنية الغربية ام المدنية العربية الاسلامية مع تكييفها .

٢ ـ اسباب ندرة الزواج وكثرة الطلاق في العراق .

٣ ـ رسالة تعرف الدمقراطية والاشتراكية والقومية اشترك في ترجمتها الدكتور عبدالعزيزي الدوري والدكتور ناصر الحاني والدكتور صالح احمد العلى .